

الذخيرة

فرع قال إذا قال للحاكم إنما شهدنا للذي قضيت عليه على المقضي له وقال القاضي بل للأول أوشك رد المال للثاني وأخذ من الثاني للأول فإن القاضي أوشك رد المال للثاني وأخذ من الثاني للأول وإن قال أنا شهدت غرم المال للثاني لأن الغريم غرما المال عن الأول وإن كانت شهادتهما في ديوانه إلا أن تشهد بينة بش كان ذلك لمن فوجه فيقضي له ببينته وإن كانت البينة الأولى اعدل لأنها جرحه وتمتنع شهادته في ذلك لأنه خصم قاله مالك وأصحابه فرع قال إذا شهد بثمان إلى أجل فرجع بعد الحكم خير البائع بين الرضا بذلك ويتبع المشتري أو يغرم إن له القيمة ويتبعان المشتري بالثمان أو يأخذ من المشتري القيمة إن كانت أقل وإذا غرما ورجعا على المشتري بعد الأجل رجع البائع بما يفضل من الثمن ولا يريح الشاهدان قاله سحنون فإن شهدا على المشتري وخير بين الأخذ بالثمان لرضا البائع به وإن كانت القيمة أكثر أو يلزم الشاهدين المبيع ويأخذ منهما الثمن فإن فات المبيع عنده بموت أو نقص أو اباق والقيمة مثل الثمن فأكثر والا رجع بالفاضل وقيل إذا مات أو ابق رجع بجميع الثمن كأنها هلكت منهما وإن دخله نقص فله الزامه الشاهدين ويأخذ الثمن وإن اعتقها وقيمتها مثل الثمن فأكثر لا يرجع بشيء والا رجع بتمام ما ودى ولو باعها بالثمان وأكثر ولم يرجع بشيء أو باقل وقيمتها مثل ما خرج منه فأكثر فلا شيء عليهما أو قيمتهما أقل مما ودى وأكثر مما باع به فله ما بين القيمة التي خرجت من يديه بالحكم وقيل بيعها وعتقها ووطؤها رضا منه بالشراء فإن كان المشتري هو المدعي والبائع منكر حرم عليه ووطؤها